

Distr.  
GENERAL

S/24858  
25 November 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



### تقرير آخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية)

#### مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة للفقرة الأخيرة من البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في جلسة المجلس المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والذي أعلن فيه أن "مجلس الأمن سيواصل إبقاء الحالة في أنغولا قيد الاستعراض الدقيق، وهو يتطلع إلى تلقي تقرير آخر من الأمين العام بعد الانتخابات" (S/24573). كما أنه يوفر التقرير المنصل المطلوب في الفقرة ٢ من منطوق قرار مجلس الأمن ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ عن الحالة في أنغولا، مصحوبا بتوصياتي بشأن الإجراءات التي يتعين على المجلس اتخاذها قبل أن تنقضي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الولاية الحالية الممنوحة ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية).

٢ - وخلال الفترة التي انقضت منذ تقريري الأخير المؤرخ في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (S/24556)، كان ينبغي لعملية السلم في أنغولا، على النحو المتفق عليه في اتفاقات بسيس المؤرخة في أيار/مايو ١٩٩١، أن تكون قد بلغت أوجها بإجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب في أنغولا، وتولي رئيس جمهورية وحكومة منتخبين انتخاباً ديمقراطياً لمقاليد السلطة. ولبضعة أسابيع بدا هذا الهدف وكأنه قد أصبح قاب قوسين أو أدنى: إذ تم التغلب على الصعوبات السوقية التي اكتنفت تنظيم الانتخابات يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢؛ وثبت أن المخاوف من أن يؤدي العنف إلى تعكير صفو عملية التصويت لا أساس لها؛ وخرج الشعب الأنغولي بأكمله في هدوء ليؤدي واجبه المدني وليبرهن بجلاء على تصميمه على تحقيق الديمقراطية والسلم؛ وأعلنت الأمم المتحدة، في الوقت المناسب، وبعد إجراء التحقيقات اللازمة، أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة عموماً، بالرغم من بعض أوجه القصور والمخالفات التي شابتها. إلا أن التوقعات التي تولدت من هذا الأداء الرائع لم تدم طويلاً. فقد أدعى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بوجود غش جسيم ومنظم، وخرج من القوات المسلحة الأنغولية المشككة حديثاً، ورفض قبول نتائج الانتخابات. وتصاعدت حوادث العنف خلال الأسابيع التالية وبلغت ذروتها في القتال الشديد الذي شهدته نهاية الأسبوع، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر، لا سيما في لواندا. ولا يمكن الإلقاء باللائمة على أي من الجانبين بمفرده أو تبرئة ساحته تماماً فيما يتعلق بهذه الكارثة التي أسفرت عن عدد لا يحصى من القتلى والجرحى. والسبب الرئيسي في أن يكون لرفض الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا نتائج الانتخابات تلك العواقب الوخيمة هو عدم وفاء الجانبين على الوجه الكامل بالتزاماتهما

المنصوص عليها في اتفاقات السلم فيما يتصل بتجميع القوات وتسريحها ، وتشكيل القوات المسلحة الأنفولية الجديدة وتشكيل قوة شرطة محايدة ، ومراقبة الأسلحة والتحفظ عليها بنفعالية ، وتوسيع نطاق الإدارة المركزية لتشمل الإقليم بأسره .

٣ - ووقت كتابة هذا التقرير ، تم عن طريق الوساطة إقرار وقف جديد هش لإطلاق النار ، ويجري الحفاظ عليه بمشاركة نشطة من جانب بعثة التحقق الثانية التي تبذل جهودا مضمينة في سبيل إعادة الطرفين ثانية إلى مائدة المفاوضات في إطار اتفاقات السلم . ومن المحزن ، أن وقف إطلاق النار الأصلي قد انتهك بشكل خطير لأول مرة منذ التوقيع على الاتفاقات منذ ١٨ شهرا . كما تقوض عدد كبير من الانجازات التي تحققت خلال تلك الشهور . وبدلا من أن ينتهي الآن دور بعثة التقصي الثانية ، كما كان مقصودا في الأصل ، فإنه سيتعين بصورة تكاد تكون مؤكدة تمديده وتضخيمه . ومن البوادر القليلة التي تبعث على الأمل في الوقت الراهن أن كلا الجانبين يفصحان عن رغبتهما في ذلك . إلا أنه لا يمكن تحديد الطابع الدقيق لهذه الولاية الجديدة ومدتها إلا إذا عاود الجانبان الحوار بينهما .

#### أولا - الانتخابات وما بعدها

٤ - جرت الحملة الانتخابية دون أن تشهد أعمال عنف رئيسية ، وإن كانت التقارير قد أفادت عن لجوء بعض الأحزاب السياسية ، ولا سيما الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا والحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، إلى التخويف ، فضلا عن الصعوبات في إمكانية الوصول إلى مناطق معينة ، وبصفة خاصة المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا . وقد اضطلعت الأحزاب السياسية الثمانية عشر التي تقدمت بمرشحين بحملات نشطة . ووردت شكاوى ، وبصفة خاصة من الأحزاب الصغرى ، عن استمرار بقاء جيش الحكومة وجيش الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، وعن بطء التقدم في تسريح القوات وفي تشكيل القوات المسلحة الأنفولية الجديدة ، وعدم توفر فرص الوصول إلى الإذاعة والتلفزيون الخاضعين لسيطرة الحكومة والذين تعرضوا لانتقادات بسبب تحيزهما . وقام مراقبو الانتخابات التابعين لبعثة التحقق برصد الحملة ، والاسهام في برامج التثقيف المدني ، وتقديم معلومات عن دور البعثة .

٥ - أما مشاكل السوقيات الرهيبة ، والتي أعربت عن القلق بشأنها في تقريرتي السابق ، فقد جرى التغلب عليها إلى حد بعيد . وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة بالسلطات الانتخابية الوطنية وكذلك للمجتمع الدولي لاستجابته لطلبات الأمم المتحدة المتصلة بالدعم . وكان التحديان الرئيسيان هما النقل (وخاصة الدعم الجوي) والاتصالات . وبحلول موعد الانتخابات كانت هذه الطلبات قد لبيت ، ونظمت بعثة التحقق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر عملية دعم جوي من هذا النوع قامت بها الأمم المتحدة على الإطلاق ، إذ أنها شملت ٤٥ طائرة عمودية و ١٥ طائرة ثابتة الجناح . واستعملت هذه الموارد لوزع الأفرقة الانتخابية ، وإيصال اللوازم والمعدات إلى مراكز الاقتراع التي يصعب الوصول إليها أكثر من غيرها ، وكذلك لتوفير شبكة اتصالات ، وإمدادات الوقود وما إلى ذلك . وبمساعدة الدول الأعضاء أحضرت أفرقة إضافية من الأخصائيين التقنيين ومراقبي حركة المرور الجوية للمساعدة في تنظيم هذا

الجهد الذي استخدمت فيه أيضا طائرات بعثة التحقق البالغ عددها ١٤ طائرة عمودية و ٢ طائرة ثابتة الجناح .

٦ - وقد وزعت بعثة التحقق ٤٠٠ مراقب انتخابي في أفرقة يتكون كل منها من شخصين لمراقبة التصويت والتحقق منه . وكان المراقبون من حوالي ٩٠ جنسية من بينهم موظفون من منظومة الأمم المتحدة ، ومراقبون ساهمت بهم الدول الأعضاء ، والمراقبون العسكريون ومراقبو الشرطة التابعون لبعثة التحقق والذين أفادوا بصفة خاصة في توفير الدعم المتصل بالسوقيات نظرا لمعرفتهم بالظروف الميدانية . وجرى في مقر بعثة التحقق في لواندا التعريف والتدريب المسبقين بشأن المسائل السياسية والعسكرية والانتخابية والإدارية ، ودور البعثة ، ومهام المراقبين . وشمل التدريب تمرينات محاكاة تتعلق بإجراءات التصويت . وركزت الاجتماعات الإعلامية الإضافية التي أجريت في مناطق وزع المراقبين على الأحوال المحلية .

٧ - وحال عدد المراقبين المحدود فضلا عن النقص في موارد النقل ، دون قيام بعثة التحقق بزيارة جميع مراكز الاقتراع التي يبلغ عددها نحو ٦ ٠٠٠ مركز . ولذلك اعتمد المراقبون ، الذين كانوا يعملون الى حد كبير كأفرقة متنقلة ، على المراقبة بالعينة . وقد قاموا بتغطية جميع المقاطعات الـ ١٨ ومعظم البلديات الـ ١٦٤ ، كما قاموا بزيارة عدد إجمالي من مراكز الاقتراع يبلغ نحو ٤ ٠٠٠ مركز ، مع قضاء ٢٠ دقيقة في المتوسط في كل مركز ، وهو وقت كاف لمراقبة نحو أربعة ناخبين وهم ينجزون عملية الاقتراع وقام المراقبون برصد تنظيم مراكز الاقتراع والسير العام لعملية التصويت ، وأكملوا في كل مكان نمودجا موحدا أعدته الشعبة الانتخابية التابعة لبعثة التحقق .

٨ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أصدرت ممثلي الخاصة الأنسة مارغريت جون آنستي بيانا مؤقتا أشارت فيه إلى أن الأغلبية العظمى من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٤,٨٣ مليون شخص قد أدلوا بأصواتهم في ظروف سلمية منظمة ، بالرغم من الصعاب التنظيمية والسوقية ، والتي جرى التغلب على معظمها بحسن النية والابتكار . وكما حدث خلال التسجيل ، أظهر الناخبون قدرا غير عادي من التصميم والصبر والانضباط ، وكانوا في كثير من الأحيان ينتظرون ساعات للإدلاء بأصواتهم . وأعربت ممثلي الخاصة عن التقدير للإخلاص والتفاني في العمل الذي أبداه جميع الموظفين الانتخابيين الأنغوليين ، بما فيهم رئيس المجلس الانتخابي الوطني وأعضاؤه والمدير العام وموظفوه ، وأعضاء وموظفو المجالس والمديريات الانتخابية للمقاطعات ، وخصت بالذكر ، الجهود المتسمة بإنكار الذات التي بذلتها فرق التسجيل الانتخابي ، وآلاف من الأفراد الذين عملوا على جعل الاقتراع ممكنا : موظفو الاقتراع ، الشرطة الانتخابية ، وممثلو الأحزاب المعينون .

٩ - ومن بين الصعاب السوقية والتنظيمية التي صودفت تأخر وصول المواد الخاصة بالتصويت ، وعدم كفاية الإضاءة ، ونقص الأغذية والمياه والبطاطين اللازمة لموظفي الاقتراع ، والذين قضى الكثير منهم ليلة ٢٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر في مراكز الاقتراع مع صناديق الاقتراع . وقد اضطرت بعض مراكز الاقتراع

إلى تعليق العمليات لعدة ساعات في انتظار وصول اللوازم الانتخابية ، بينما أغلقت مراكز أخرى أبوابها في وقت مبكر عن التوقيت الرسمي (١٩/٠٠) . وفي بعض الحالات ، استمر التصويت حتى الساعات الأولى من ١ تشرين الأول/أكتوبر بسبب تأخر وصول المواد . وفي معظم المناطق لم يبدأ عد الأصوات الذي كان من المقرر أن يبدأ في الساعة ١٩/٠٠ من يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ، حتى اليوم التالي ، بسبب عدم كفاية الإضاءة . وقد ساعدت بعثة التحقق في نقل المواد الانتخابية وفي توزيع البطاطين والأغذية والمصابيح (التي ساهمت ببعضها بشكل مباشر) على مراكز الاقتراع ، وخاصة في منطقة لواندا . وقام برنامج الأغذية العالمي ، واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا ، بتوفير الأغذية والبطاطين والمصابيح فضلا عن العربات اللازمة لنقلها بعد طلبها بفترة وجيزة .

١٠ - وشكلت مراقبة الاحصاء تحديات خاصة نظرا لمحدودية عدد المراقبين الموضوعين تحت تصرف بعثة التحقق . ونظرا لأن القانون الانتخابي يتطلب أن يجري ذلك في كل من مراكز الاقتراع ، لم يمكن مراقبة سوى جزء صغير منها . حيث أن المراقبة الكاملة لعملية الاحصاء كانت تتطلب وجود مراقبين من بداية العملية إلى نهايتها في كل مركز من مراكز الاقتراع ، مما كان سيتطلب عددا كبيرا بشكل غير عملي من المراقبين . وقد أجرت بعثة التحقق ، "احصاء سريعا" خاصا بها للانتخابات الرئاسية في عينة مختارة بعناية تتكون من ١٦٦ مركز اقتراع ، بقي فيها مراقبون من بداية عملية الاحصاء الى نهايتها . وقد تبين مرة أخرى أن "الاحصاء السريع" هو اجراء مفيد للغاية في التحقق . كما تبين أن النتائج (في حدود ٣ ، في المائة من النتيجة النهائية بالنسبة للرئيس دوس سانتوس وفي حدود ٢ في المائة بالنسبة للسيد سافمبي) شكلت تنبؤا دقيقا بالنتائج النهائية وساهمت بذلك في القرار الذي توصلت اليه الأمم المتحدة في نهاية الأمر وهو أنه لم تكن هناك أدلة قاطعة على وجود غش رئيسي أو واسع النطاق أو منهجي (انظر الفقرة ٢٠ أدناه) .

١١ - وكان احصاء الأصوات وجمعها على نطاق المحافظات ثم على النطاق الوطني ، وكذلك التحقيق في الشكاوي المتعلقة بالأخطاء ، والمخالفات والغش المزعم مهمة ضخمة ، بدأت يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وتجاوزت الأيام الثمانية المنصوص عليها في القانون الانتخابي . وكان هذا أمرا مفهوما ، اذا سلمنا بمساحة أنغولا الشاسعة وهياكلها الأساسية الخربة ، وكون هذه الانتخابات هي أول انتخابات عامة تجرى هناك . ومددت الجمعية الشعبية على التوالي الموعد النهائي للإعلان عن النتائج النهائية حتى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر . غير أن اعلانات النتائج غير الرسمية الصادرة خلال فترة الـ ١٧ يوما هذه عن وسائط الاعلام الخاضعة لكل من الحكومة والاتحاد الوطني أعطت صورة مشوهة وزادت من حدة التوتر . وعلى سبيل المثال ، أعلنت محطة اذاعة فورغان Vorgan التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر عن فوز الاتحاد في جميع المحافظات البالغ عددها ١٨ ، وفي الوقت نفسه ادعت وسائط الاعلام الخاضعة للحكومة فوزا ساحقا للحركة الشعبية لتحرير أنغولا في جميع أنحاء البلد .

١٢ - وبدأت ترد في ٣ تشرين الأول/أكتوبر شكوى من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وستة أحزاب أخرى عن مخالفات وحالات غش واسعة وكثيفة ومنظمة . وخلال الأيام الحرجة التالية ، حثت السيد سافيمبي ، في رسالة وفي عدد من المحادثات الهاتفية على عدم رفض الانتخابات ، ريثما يتم التحقيق في الشكاوي التي قدمها ، وأكدت على ضرورة عقد اجتماع بينه وبين الرئيس دوس سانتوس . وكلل بالنجاح توسط ممثلي الخاصة لدى الرئيس دوس سانتوس ، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ للحصول على موافقته على تأجيل الاعلان النهائي عن النتائج ليتسنى التحقيق في جميع الشكاوي . وفي نفس اليوم سافرت ممثلي الخاصة جوا الى هومبو لمقابلة السيد سافيمبي الذي انتقل الى هناك من لواندا مباشرة بعد الانتخابات . ونتيجة لهذه الجهود أذن باتاحة مزيد من الوقت وأنشأ المجلس الانتخابي الوطني أربع لجان للتحقيق ، ساهمت في أعمالها بنشاط بعثة التحقق الثانية . وأوفد المجلس الانتخابي الوطني أيضا لجانا مماثلة الى كافة المحافظات البالغ عددها ١٨ . وهنا أيضا ، ساعدت بعثة التحقق الثانية في النقل وشاركت في أعمال تلك اللجان . وعالجت اللجان الأربع على التوالي المسائل المتعلقة بتطابق سجلات الناخبين ، وسلامة صناديق الاقتراع . وفحص اللوازم الانتخابية الزائدة ومراكز الاقتراح الإضافية . وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، أعلن المجلس الانتخابي الوطني ، في اجتماع مثلث فيه كافة الأحزاب السياسية التي تحظى بالشرعية ، أن التحقيقات لم تكشف عن وجود أي دليل قاطع على الغش وتدخلت مرة أخرى لدى السيد سافيمبي وحثته على قبول النتائج .

١٣ - وفي تلك الأثناء ، حدث انتهاك جسيم لاتفاقات السلم في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، عندما قام ١١ جنرالا سابقا من التابعين للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، بما فيهم قائد جيش الاتحاد الجنرال "بين بين" ، بالانسحاب من القوات المسلحة الأنغولية الموحدة الجديدة ، احتجاجا على ما أسماه "بالغش والخداع" في الانتخابات . وكان الجنرال "بين بين" قد أدى اليمين بوصفه أحد رئيسي هيئة الأركان العامة المشتركة للقوات المسلحة الأنغولية وذلك منذ أسبوع خلا ، أي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وفي اليوم السابق ، أي فقط قبل اجراء الانتخابات بثلاثة أيام ، تم حل الجيشين السابقين للقوات المسلحة الشعبية لتحرير أنغولا (الحكومة) والقوات المسلحة لتحرير أنغولا (الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا) . وتم انشاء القوات المسلحة الأنغولية بدلا منهما ، تحقيقا لأحد الشروط الرئيسية لاتفاقات بيسيس . وكانت هذه الخطوة الأساسية نفسها مثارا للشك . وتوقفت على اللقاء الشخصي بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي ، وهو اللقاء الذي لم يتم ترتيبه الا في آخر لحظة عقب تدخل ممثلي الخاصة . وعلى الرغم من أن أداء اليمين قد جرى في حفل مهيب ، فانه كان رمزيا أكثر منه حقيقيا ، حيث لم يكن قد تم بعد انجاز تسريح القوات الزائدة على احتياجات القوات المسلحة الأنغولية أو تشكيل القوات المسلحة الأنغولية نفسها . وليس أدل على هشاشة هذه الترتيبات من انسحاب جنرالات القوات المسلحة لتحرير أنغولا سابقا بعد ذلك بسبعة أيام .

١٤ - وقد أفضى هذا الاجراء ، مع تصاعد التوترات السياسية العسكرية الى قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار بارسال لجنة مخصصة الى أنغولا لدعم تنفيذ اتفاقات السلم .

١٥ - وقامت اللجنة المخصصة ، المكونة من ممثلي الاتحاد الروسي والرأس الأخضر والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، بزيارة أنغولا في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ . وتزامن وصولها مع حادث انفجار قنبلة ووقوع اشتباكات مسلحة في لواندا . واجتمعت اللجنة مع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي (وكان هذا الأخير في هومبو) ، وكذلك مع رؤساء وفدي الجانبين لدى اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة ، ومع كبار المسؤولين في الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، والموظفين الانتخابيين الوطنيين ، وممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية ، وممثلي المراقبين الثلاثة في اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) ، ووزير خارجية جنوب إفريقيا السيد بوتو الذي كان آنذاك في لواندا .

١٦ - وأكدت اللجنة ، خلال تلك الاجتماعات ، وفي البلاغ الصادر في نهاية زيارتها ، على أهمية تنفيذ اتفاقات السلام تنفيذا تاما ، بما فيها دعم نزاهة العملية الانتخابية ، والتحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالمخالفات ونشر النتائج . وأكدت اللجنة على قلقها إزاء تزايد أعمال العنف مؤخرا وكذلك ضرورة حل الخلافات بالوسائل السلمية وإتمام تسريح القوات وإنشاء القوات المسلحة الأنغولية الموحدة . وناشدت جميع الأطراف والشعب الأنغولي ، أن يصونوا السلم ، موضحة بأن أي استئناف للمواجهة المسلحة سيلقى أشد الادانة من جانب المجتمع الدولي .

١٧ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتأكيدات التي قدمها الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي باتخاذ كل إجراء ممكن لتفادي العنف ومنعه ، عن طريق الحوار والوسائل السلمية ، فضلا عن حسن النوايا المبداة بشأن إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية .

١٨ - وأكدت اللجنة دعم مجلس الأمن التام والمطلق لجهود ممثلي الخاصة وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، التي كانت مفيدة في المساعدة على تنفيذ اتفاقات السلام . وحثت اللجنة كافة الأطراف على مواصلة العمل مع الممثلة الخاصة في الأيام القادمة . وبعد أن قدمت اللجنة إلى مجلس الأمن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ تقريرا موجزا عن مهمتها في أنغولا ، أدلى الرئيس في وقت لاحق بالبيان الصادر في الوثيقة S/24683 .

١٩ - وفي صبيحة يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ، أعلن رئيس المجلس الانتخابي الوطني النتائج الرسمية للانتخابات . وقد صوت أكثر من ٩١ في المائة من المسجلين . ومن المؤسف أنه في كلتا المنافستين الرئاسية والتشريعية كانت هناك أعدادا كبيرة جدا من بطاقات التصويت الفارغة والباطلة . وفازت الحركة الشعبية في الانتخابات التشريعية بنسبة ٥٣٫٧٤ في المائة من الأصوات ، مقابل ٢٤٫٠٠ في المائة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا . وفي الانتخابات الرئاسية ، فاز الرئيس خوسي ادواردو دوس سانتوس بنسبة ٤٩٫٥٧ في المائة ، مقابل ٤٠٫٠٧ في المائة للسيد جوناث سافيمبي ، ولما لم يحصل أي منهما على نسبة ٥٠ في المائة ، فإن القانون الانتخابي يشترط إجراء جولة ثانية .

٢٠ - وفي وقت لاحق من نفس اليوم ، أصدرت ممثلي الخاصة بيانا عاما أعلنت فيه " أنه بعد مراعاة جميع الحقائق وكذلك الشواغل والآراء التي عبرت عنها كافة الأطراف الأنغولية ، والمراقبون الدوليون الآخرون فإن :

"الأمم المتحدة ترى أنه مع وجود بعض المخالفات بالتأكيد في العملية الانتخابية ، فإن هذه المخالفات تعزى أساسا ، فيما يبدو ، الى الأخطاء البشرية وانعدام التجربة . ولا يوجد أي دليل قاطع على حدوث غش كبير منتظم أو واسع النطاق في الانتخابات أو أن المخالفات كانت ذات حجم يؤثر تأثيرا كبيرا على النتائج المعلنة رسميا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر . كما لا يمكن القطع بأن هذه المخالفات ، بالنظر الى طابعها العشوائي ، قد أضرت أو أفادت حزبا واحدا أو مجموعة أحزاب دون غيرها .

"لذلك ، يشرفني ، بصفتي ممثلة خاصة للأمين العام ، أن أشهد بأنه ، مع مراعاة جميع أوجه القصور ، يمكن القول بأن "الانتخابات التي أجريت يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر كانت بوجه عام حرة ونزيهة . وتحث الأمم المتحدة الأنغوليين قاطبة وكافة القادة السياسيين الأنغوليين ، والمجتمع الدولي أيضا ، على احترام ودعم نتائج هذه المرحلة من العملية الانتخابية . وسيجري الإدلاء بشهادة أخرى عقب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ."

٢١ - وأيد هذا البيان فيما بعد عدد من الدول الأعضاء ، ومنظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الأوروبية ، بيد أن هذا البيان ، كما ذكرت في تقريرتي الى مجلس الأمن ، قد أدى أيضا الى قيام وسائط الاعلام الجماهيري التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بشن حملة للطعن في نزاهة وحياد ممثلي الخاصة وبعثة التحقق الثانية . وصدرت تهديدات بالقتل ضد الأنسة آدستي وتعرض الموظفون المدنيون والعسكريون وأفراد قوات الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لتهديدات في بعض المناطق .

٢٢ - من الواضح أن إيجاد حل لحالة الجمود السياسي الخطيرة التي اعقبت الانتخابات يتوقف على عقد اجتماع في مرحلة مبكرة بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي . إلا أن الخطط الرامية إلى هذا أخفقت بصورة متكررة على الرغم من المكالمات الهاتفية العديدة التي جرت بيني وكل من الزعيمين وما صاحب ذلك من جهود بذلتها ممثلي الخاصة والدول المراقبة الثلاث وغيرهم .

٢٣ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، اتفق الطرفان على إنشاء لجنتين مشتركيتين (لجنة سياسية ولجنة عسكرية) للتحضير لاجتماع بين الزعيمين . وفي الوقت ذاته ، أعربا عن الرغبة في أن تزداد كثيرا مشاركة الأمم المتحدة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ، سواء من حيث الإعداد أو الولاية . وفي محادثة أجريتها مع وزير الخارجية الأنغولي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ، أكدت أنه يجب

على الأنفوليين أن يساعدوا أنفسهم أولا إذا أريد للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لعملية السلم الأنفولية ؛ والمطلوب هو إجراء حوار بصفة عاجلة بين الزعيمين ، والتوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن انجاز الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ، وامتنثال الطرفين امتثالا صارما لاتفاقات السلم .

٢٤ - وعلى الرغم من كل هذه الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي ، استمرت الحالة السياسية والعسكرية تتدهور بسرعة تثير الفزع . فمن الأحداث الرئيسية التي وقعت انفجار قبلة ، تلاها إطلاق نار في ١١ تشرين الأول/أكتوبر خارج فندق "توريزمو" حيث كان يسكن عدد كبير من أفراد الاتحاد الوطني ؛ وقيام جنود الاتحاد الوطني في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ، باحتلال اندولو الواقعة في وسط أنفولا بالقوة ؛ وحدث انفجار كبير في مستودع للذخيرة في موقع قريب جدا من مقر بعثة التحقق الكائن في لواندا وهو انفجار هز العاصمة لعدة ساعات ليلة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ؛ ونشوب قتال خطير في هومبو في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ، لعبت البعثة دورا فعالا في وقفه بالتوصل عن طريق التفاوض إلى وقف لإطلاق النار ، معزز بإنشاء لجنة مشتركة .

٢٥ - وبعد أن أعلنت نتائج الانتخابات مباشرة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ابلغ عن تزايد تحركات جنود الاتحاد الوطني في مختلف أنحاء البلد ، كما شن الاتحاد الوطني عملية شملت جميع أنحاء البلد ، هدفها احتلال البلديات بالقوة وإزاحة الهياكل الإدارية للحكومة هناك . ومن الإداريين من قتل في بعض الحالات ومنهم من فر في حالات أخرى أو طرد وأجبر على المشي إلى أقرب بلدة لا تزال تحت سيطرة الحكومة .

٢٦ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، كتبت إلى مجلس الأمن معربا عن القلق الشديد إزاء تصاعد التوتر ودعا المجلس (S/24720) الطرفين مرة أخرى إلى التقيد بجميع التزاماتهما بموجب اتفاقات السلم ، ولا سيما بحصر قواتهما في معسكرات وتجميع أسلحتهما وتسريح القوات وتكوين قوات مسلحة أنفولية موحدة . وطلب المجلس من الطرفين الامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة التوتر والإضرار بسير العملية الانتخابية وتهديد السلامة الإقليمية لأنفولا . وطلب أيضا من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنفولا احترام نتائج الانتخابات وحث زعماء الطرفين على الدخول على الفور في حوار يستهدف التمكين من عقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ؛ وسوف يحمل مجلس الأمن المسؤولية أي طرف يرفض المشاركة في هذا الحوار .

٢٧ - وبعد ثلاثة أيام ، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، قام مجلس الأمن وقد بلغه مزيد من التقارير المفزعة بشأن استئناف الأعمال العدائية في أنحاء كثيرة من البلد ، باتخاذ القرار ٧٨٥ (١٩٩٢) . وتكررت في هذا القرار جميع النقاط المذكورة أعلاه ، كما تم تمديد الولاية الحالية لبعثة التحقق الثانية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، وهو الموعد الذي طلب المجلس من الأمين العام أن يقدم فيه تقريرا منفصلا مع توصيات طويلة الأجل ، وأيد القرار أيضا بيان ممثلتي الخاصة الذي يشهد بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة بوجه عام ، وكرر الإعراب عن تأييده التام لها وبعثة التحقق الثانية ، وأعرب عن إدانته



الشديدة "للهجمات والانتهاكات التي لا أساس لها" التي تشنها عليها محطة إذاعة "فورغان" التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا .

٢٨ - ولم تكذ تنقضي ٢٤ ساعة ، أي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، نشب قتال عنيف بين قوات الحكومة وقوات الاتحاد الوطني في أنحاء عديدة من البلد ، خاصة في المدن الرئيسية . وقد بلغ القتال أشده في العاصمة حيث قتل نائب رئيس الاتحاد الوطني ، السيد تشيتوندا ، ورئيس وفد الاتحاد الوطني في اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة ، السيد سالوبيتو بينا . وجرح عدة زعماء آخرون من زعماء الاتحاد الوطني من بينهم السيد تشيفوكوفوكو وزير خارجية الاتحاد ؛ وقد وضعوا ، هم وآخرون "تحت حماية الحكومة" ، إلى جانب تسعة جنرالات تابعين للاتحاد الوطني ، وما يزيد على اثني عشر من كبار رجال الاتحاد الوطني العسكريين والسياسيين وأعداد كبيرة من مؤيدي الاتحاد الوطني المدنيين .

٢٩ - وكان الشغب قد بدأ في اليوم السابق ، أي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ، في مطار لواندا الذي زعمت الحكومة أن الاتحاد الوطني حاول الاستيلاء عليه . ونشب قتال بين شرطة مكافحة الشغب الحكومية ، وقوات الاتحاد الوطني ، مما أدى إلى سقوط بعض القتلى وفي وقت لاحق قتل جنود الاتحاد الوطني ، كما يزعم ١٢ مدنيا ، بمن فيهم ٣ مواطنين برتغاليين في كاسانغا وهي إحدى ضواحي لواندا . وقامت الحكومة بوزع الشرطة على نطاق واسع في جميع أنحاء المدينة وأقامت حواجز في الطرق .

٣٠ - وفي صبيحة يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر استمرت عمليات تبادل إطلاق النار على نطاق أضيق ، على الرغم من تجدد إطلاق النار على المطار حوالي الساعة ٩/٠٠ . وفي وقت متأخر من صباح ذلك اليوم عقدت اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة اجتماعا طارئا لمناقشة تصاعد القتال في لواندا وأماكن أخرى ، ووافق الطرفان على إصدار بيانات تدعو قواتهما إلى وقف القتال فورا في جميع أنحاء البلد . ووافقا أيضا على أن يقوم كبار الممثلين العسكريين لكلا الطرفين ، هم وكبار الممثلين العسكريين للبلدان المراقبة الثلاث وبعثة التحقق الثانية ، على الفور بزيارة مواقع الاضطرابات الرئيسية لضمان حدوث ذلك .

٣١ - بيد أنه بعد مضي أقل من ساعة من اتخاذ هذه القرارات ، أي في الساعة ١٤/٠٠ ، نشبت في العاصمة اشتباكات كبيرة استخدمت فيها القوات المتصارعة البنادق الآلية والصواريخ وقذائف الهاون والبنادق القاذفة للقنابل . واشتبك كل من شرطة مكافحة الشغب والشرطة النظامية ومسلحون مدنيون مع قوات الاتحاد الوطني في العاصمة وضواحيها . واحتفظت قوات الحكومة بسيطرتها على المطار . ونشب قتال عنيف خارج دار الإذاعة الوطنية لأنغولا وفي جميع المناطق السكنية والمكاتب التابعة للاتحاد الوطني . وفي المدينة ، أصيب بأضرار كبيرة أيضا فندق "توريزمو" الذي كان يأوي العديد من جنود الاتحاد الوطني وأسره . ووقع تبادل كثيف لإطلاق النار عند مسكن السيد سافيمبي في ضاحية ميرامار . وثمة نزل بالقرب من مجمع رئاسة الجمهورية ، كان يستخدمه جنود يونيتا ، تعرض للهجوم ، وتم اكتساحه ؛ وقد

استخدمت في هذه العملية دبابة وحاملات جنود مصفحة . وقامت طائرتان عموديتان مسلحتان من طراز MI-24 Hind بمساعدة الشرطة الحكومية لمدة ساعتين على الأقل من عصر ذلك اليوم .

٣٢ - واستمر العنف يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وفي أثناء القتال ، احتجزت قوات الاتحاد الوطني عددا من الأجانب ، من بينهم سفير زمبابوي ، كرهائن ، وجرح مواطن بريطاني وآخر بلغاري . ومن حُسن حظهما أنهما نجيا من الموت في الوقت الذي أرغما فيه على السفر مع زعماء الاتحاد الوطني الذين قتلوا لدى محاولتهم الهرب . وتشير التقارير باستمرار إلى أن شرطة مكافحة الشغب التابعة للحكومة ، وكذلك المدنيون الذين سلحتهم الحكومة ، قتلوا الآلاف من مؤيدي الاتحاد الوطني في لواندا وغيرها من المدن الرئيسية ، وخاصة بينغويلا ومالانغي ، سواء قبل وقف إطلاق النار أو بعده .

٣٣ - وخلال هذه الأيام العنيفة ، بذلت جهودا متواصلة ، عن طريق الاتصالات الهاتفية مع الزعيمين وغيرهما وعن طريق البيانات العامة ، من أجل وقف القتال وبدء حوار سياسي ثانية . وبمساعدة الدول الأعضاء ، نجحت أخيرا في تحقيق اتفاق بشأن وقف لإطلاق النار أصبح نافذا في الساعة ١/٠٠ من يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٣٤ - على أن القتال استمر في مالانغي ولوبيتو وكافونزو وبينغويلا . ولكن بحلول ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، وبفضل جهود بعثة التحقق الثانية ، كان قد تم إنشاء لجان مشتركة بين الحكومة والاتحاد الوطني لوقف إطلاق النار في جميع المناطق ، ما عدا لواندا . وعلى الرغم من ذلك ، سيطر الاتحاد الوطني على مزيد من البلديات علاوة على مشروع سد كاباندا في محافظة كونزا نورتي . وفي حين واصلت الحكومة سيطرتها على المدن والبلدات الرئيسية ، سيطر الاتحاد الوطني على جزء كبير من المناطق الريفية وحاصر عدة مدن بصورة فعالة . وبحلول ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أكدت بعثة التحقق الثانية أن ٥٧ من البلديات التي يبلغ عددها ١٦٤ في أنغولا أصبحت تحت سيطرة الاتحاد الوطني . بينما كانت تسود حالة مماثلة في ٤٠ بلدية ، ولكن بدون تأكيد من البعثة . وفي بعض المناطق وجد العسكريون ورجال الشرطة ومراقبو الانتخابات المدنيون التابعون للبعثة أنفسهم وسط تقاطع النيران ولكن لم يتعرض أحد منهم لإصابات خطيرة . وقد عملت البعثة ، في جميع المناطق ، من أجل المحافظة على وقف إطلاق النار ، عن طريق القيام بدوريات في مناطق الاضطرابات واستخدام مساعيها الحميدة لخلق اتصال وحوار بين الطرفين .

٣٥ - وفي وقت لاحق ، اتهمت الحكومة الاتحاد الوطني بأنه بدأ أعمال العنف مدعية أنه كان يخطط للسيطرة على لواندا بالقوة ، وعرضت أوراق شخصية بهذا المعنى كتبها كما يزعم ، السيد تشيتوندا ، والسيد سالوبيتو بينا والسيد تشيفوكو فوكو . وقال الاتحاد الوطني إن هذه الإدعاءات كاذبة فضلا عن كونها غير معقولة من وجهة النظر العسكرية ؛ وإن قواته لم تكن في العاصمة إلا للمحافظة على أمن زعماء الاتحاد ؛ وإن الحكومة نفذت خطة للإيقاع بهؤلاء الزعماء ومحاولة تصفية الحزب بذريعة سحق انقلاب مزعوم .

٣٦ - وفي غضون ذلك ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ووكالات الأمم المتحدة في أنغولا ، بمساعدة البعثة ، بإجلاء الموظفين غير الأساسيين وأفراد الأسر ، كما قام بذلك العديد من السفارات والمؤسسات التجارية الأجنبية . وقد كانت عمليات الإجلاء معقدة بسبب إغلاق مطار لواندا لعدة أيام وتعليق الرحلات الجوية الدولية القليلة التي تخدم أنغولا . واحتفظت بعثة التحقق التي اتبعت سياسة "آخر من يغادر" ، بكامل قوامها من العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين في ٦٧ موقعا في جميع أنحاء البلد . على أنه تمكنت مغادرة موقعين من هذه المواقع (كافونزو وكاباندا) بعد أن أجبر الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا مراقبي البعثة على المغادرة .

٣٧ - ومنذ وقف إطلاق النار لا تزال تبذل جهود دبلوماسية مضنية ، بمساعدة نشطة من الأمم المتحدة ، لترتيب عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي . وثمة مشكلة منذ أحداث ٢١ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر هي أن قيادة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا قد استنزفت بسبب الموت أو عدم توفر عدة شخصيات رئيسية . والشخصيات التي تمثل الاتحاد الوطني في وزارة الدفاع بلواندا غير مأذون لها بالتفاوض باسم الاتحاد ، بينما تراود السيد سافيمبي وزملاءه في هوامبو مخاوف حقيقية فيما يتعلق بأمنهم . ومن جانب الحكومة ، جرى تعيين الجنرال انطونيو دوس سانتوس فرانكا "ندالو" بوصفه كبير المفاوضين لتعزيز وقف إطلاق النار ورد عملية السلم إلى مسارها ، بينما يحتفظ بمنصبه كرئيس لوفد الحكومة إلى اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة وأحد رئيسي هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأنغولية الجديدة أما رئيس هيئة الأركان المشتركة الآخر للقوات المسلحة الأنغولية الجديدة ، الجنرال " بن بن " ، فقد أفيد في البداية بأنه لقي مصرعه في القتال الذي دار في لواندا ولكنه عرف الآن أنه قيد الحياة . وثمة مشكلة أخرى هي مشكلة الريبة بين الجانبين التي تفاقمته نتيجة أعمال العنف والقتل التي حدثت منذ الانتخابات .

٣٨ - وعقب وقف إطلاق النار مباشرة وضعت الحكومة أربعة شروط لإعادة بدء الحوار السياسي بين الزعيمين :

- ( أ ) الالتزام بوقف إطلاق النار ، وإجراء الحوار ، ونيل العنف ؛
- ( ب ) الالتزام بمبادئ اتفاقات السلم ؛
- ( ج ) قبول نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ،
- ( د ) زيادة اشتراك الأمم المتحدة في عملية السلم والجولة الثانية للانتخابات الرئاسية .

وكانت المفاوضات بشأن هذه الشروط تمضي بسرعة بطيئة إلى حد مؤلم ، وذلك في الأساس عن طريق الهاتف بين لواندا وهوامبو ، بينما كان كل جانب يشك في كون الجانب الآخر انما يستخدم هذا الهدوء النسبي للاستعداد لمزيد من أعمال القتال وبينما ظل كل جانب على درجة عالية من التأهب العسكري واليقظة العسكرية .

٣٩ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أوفدت الى أنغولا السيد مارك غولدينغ ، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم ، لمساعدة ممثلي الخاصة في جهودها المستمرة الرامية الى المساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار ورد عملية السلم الى مسارها واستكشاف ماهية ما قد يكون عليه الدور المقبل لبعثة التحقق الثانية . وخلال الفترة من ٦ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، التقى السيد غولدينغ وممثلي الخاصة ، في معظم المناسبات بصحبة كبير المراقبين العسكريين ، اللواء إدوارد يوزيمنا ، مرتين بالرئيس دوس سانتوس . كما التقيا لمدة ثلاث ساعات ونصف ساعة بالسيد سافيمبي بضواحي هوامبو ، وأجريا معه محادثتين طويلتين بالهاتف . كما جرى عقد اجتماعات مع وزير الخارجية ، ومع قادة الاتحاد الوطني بوزارة الدفاع ، والبلدان المراقبة الثلاث .

٤٠ - وأكد الرئيس دوس سانتوس من جديد أن هدفه هو العودة الى الحالة العسكرية التي كانت قائمة قبل الانتخابات مباشرة والخروج من حالة الجمود الحالية ضمن الاطار القانوني الذي ينص عليه القانون الانتخابي والقانون الدستوري الجديد . وتحقيقا لهذه الغاية فهو يعتزم ان يدعو الى عقد مؤتمر متعدد الأحزاب وعقد اجتماع للبرلمان المنتخب حديثا بأسرع ما يمكن . وعلى هذا الأساس ، فهو سيقوم بإشياء حكومة وحدة وطنية (يدعى الاتحاد الوطني للاشتراك فيها على كافة المستويات) للمرحلة الانتقالية التي تسبق الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية . وهذه الفترة ، كما يتصور الرئيس ، سوف تتراوح مدتها بين ستة وثمانية أشهر ، وذلك من أجل تهيئة الأحوال اللازمة لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية . وتشمل هذه الأحوال التجريد من الأسلحة بشكل تام على نطاق البلد ، وجمع الأسلحة والتحفظ عليها ؛ وتعزيز القوات المسلحة الانغولية ، واستعادة الإدارة الحكومية في جميع انحاء الاقليم الوطني . ولهذا فإن مما لا غنى عنه زيادة وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ، مع توسيع نطاق ولايتها ، بما في ذلك وزع الجنود المسلحين .

٤١ - واستغرق ترتيب الاجتماع مع السيد سافيمبي بعض الوقت . ويعود السبب في ذلك ، من ناحية ، لمخاوف من جانبه بشأن سلامته ، ومن ناحية أخرى ، لأن هذا الاجتماع ارتبط في البداية بتنازلات معينة من جانب الحكومة ، حظيت بالتأييد من قبل ممثلي ، ولكن الحكومة ارتأت أنها لا تستطيع تقديم التنازلات المشار اليها في هذه المرحلة . وعندما انعقد الاجتماع في وقت متأخر هو يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، شدد السيد سافيمبي على عدد من الاهتمامات بما فيها : أمنه هو وأمن حزبه واتباعه ؛ وازدياد الارتياح وعدم الثقة من الجانبين كليهما ؛ وحالة كبار شخصيات الاتحاد الوطني في لواندا ؛ وكونه لا يزال يرى حدوث غش في الانتخابات . وفي الوقت نفسه ، أكد من جديد أنه شخصيا يفضل السلم والحوار ولكن دون اعطاء أي التزام تفصيلي بشأن وقت وكيفية بلوغ هاتين الغايتين . كما أكد من جديد اقتناعه بأن من الضروري تعزيز بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا تعزيزا كبيرا ، بما في ذلك وزع جنود مسلحين ، وذلك من أجل تهيئة الأحوال الملائمة لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات .

٤٢ - واستنتج ممثلي من هاتين المحادثتين ان الرغبة في زيادة اشتراك الأمم المتحدة تشكل الأرضية الرئيسية المشتركة بين الجانبين . وأمكن استشفاف بروز اتفاق على إمكانية ان يطلب إلى الأمم المتحدة المساعدة في الجوانب التالية لعملية سلم بعد مستردة :

- (أ) الوساطة والمساوي الحميدة ؛
- (ب) إعادة تجميع القوات وتسريحها ؛
- (ج) مراقبة الأسلحة والتحفز عليها (بما في ذلك الأسلحة التي في ايدي المدنيين) ؛
- (د) المساعدة في تشكيل القوات الانفولية الجديدة وفي تدريبها ؛
- (هـ) المساعدة في تشكيل قوة موحدة للشرطة ؛
- (و) المساعدة في حسم مشكلة الأمن لكبار مسؤولي الاتحاد الوطني ؛
- (ز) المساعدة في الجولة الثانية من الانتخابات وفي مراقبتها .

٤٣ - وحين جرى تناول مسألة زيادة دور الأمم المتحدة خلال الاجتماع الثاني الذي عقد مع الرئيس دوس سانتوس ، أعلن أنه يوافق من حيث المبدأ ولكنه لا يود أن يبحث التفاصيل إلى أن يكون السيد سافيمبي قد قبل رسمياً نتائج الانتخابات التشريعية . ونتيجة لمحادثة هاتفة وتبادل للرسائل مع السيد غولدينغ ، أكد السيد سافيمبي ، في رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أن اللجنة الدائمة التابعة للجنة السياسية للاتحاد الوطني ، اجتمعت في هوامبو في يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، وخلصت إلى أن الاتحاد الوطني يقبل نتائج الانتخابات التشريعية "المعترف بأنها مفضوشة ومخالفة للقانون" كي تتيح بذلك امكانية تنفيذ عملية السلم . ويعتقد الاتحاد الوطني أن مما له أهمية قصوى أن تزداد مشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية وأن تقدم اقتراحات محددة بشأن هذه المشاركة .

٤٤ - وفي الحال أوضحت الأمم المتحدة للسيد سافيمبي أنها ولئن كانت مسرورة لأن تلاحظ قرار الاتحاد الوطني الداعي إلى قبول نتائج الانتخابات التشريعية ، إلا أنها لا تقبل بتصنيف اللجنة الدائمة لتلك الانتخابات على أنها "معترف بأنها مفضوشة ومخالفة للقانون" ، واعتبرت ذلك تفسيراً من جانب واحد من قبل الاتحاد الوطني . كما أكدت على أن الأمم المتحدة لا تستطيع ان تتحمل مسؤولية ضمان أمن قادة الاتحاد الوطني وأعضائه ومنشأته ؛ بيد أنها ستوفر مساعدة عن طريق عدة ترتيبات جرى تطبيقها بنجاح في حالات مماثلة في أماكن أخرى .

٤٥ - إن قبول الاتحاد الوطني خطياً لنتائج الانتخابات التشريعية ، وهو ما نقلته ممثلي الخاصة إلى الرئيس دوس سانتوس في اجتماع آخر عقد يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، يشكل خطوة هامة إلى الأمام . بيد أنه لم يعقد حتى الآن اجتماع بين ممثلي الجانبين منذ اجتماع اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر . وفي جميع الاتصالات التي أجراها ممثلي شددوا على الضرورة الملحة للتوصل إلى اتفاق بين الجانبين بشأن الاحتياجات التفصيلية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في

أنغولا . كما أكدوا على أنه لا يمكن الدخول في التزام ما لم يوافق مجلس الأمن على توصية مقدمة من الأمين العام وأن من الشرط المسبق لهذه الموافقة هو تقديم طلب رسمي من جانب حكومة أنغولا ، يقوم على توافق الآراء بين طرفي اتفاقات السلم . كما أوضحوا أن بعض المهام التي تتجه النية إلى إسنادها إلى بعثة التحقق الثانية أسندت في الوقت الحاضر إلى جهات أخرى .

٤٦ - وفي هذه الأثناء واصلت الحكومة تنفيذ خططها الرامية إلى عقد اجتماع للجمعية المنتخبة حديثا وتشكيل حكومة جديدة للوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية . وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عقد مؤتمر برئاسة الرئيس . ووجهت الدعوة للاشتراك فيه إلى جميع الأحزاب التي فازت بمقاعد في البرلمان الجديد ، مع تمثيل الأحزاب الأخرى بمراقبين . ولم يبعث الاتحاد الوطني بوفد نظرا للقلق إزاء أمن أعضائه مع أن الممثلة الخاصة عرضت وضع ترتيبات لنقلهم إلى لواندا في طائرة تابعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وعلى أن يكون بصحبته في جميع الأوقات مراقبون عسكريون ورجال شرطة وحرس أمني تابعون للأمم المتحدة .

#### ثانيا - أنشطة بعثة التحقق الثانية وتعزيزها ووزعها

٤٧ - يتجلى من الجزء السابق لهذا التقرير أنه منذ إجراء الانتخابات ظلت بعثة التحقق الثانية تضطلع بمهام تتجاوز ولايتها الأصلية . فلقد كانت ولايتها ، في البداية ، هي التحقق من سير العملية المشتركة التي أنشئت من قبل الجانبين لرصد الجوانب العسكرية وجوانب الشرطة من اتفاقات بيسيس ، وثانيا ، لمراقبة الانتخابات . وخلال الأسابيع الأخيرة ، طلب إلى بعثة التحقق الثانية ، بالإضافة إلى ذلك ، أن تقوم بدور الوسيط وأن تستخدم مساعيها الحميدة لمساعدة الطرفين في الاتفاق على ترتيبات لتعزيز وقف إطلاق النار وإعادة عملية السلم إلى مسارها . وقوبل هذا الدور بالترحيب من قبل الجانبين ، كما يتجلى من رأيهما المشترك الذي يدعو إلى ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكبر من ذي قبل في المستقبل من أجل المساعدة في تهيئة الأحوال الملائمة لإجراء جولة ثانية للانتخابات الرئاسية .

٤٨ - ولقد وصفت أنشطة بعثة التحقق الثانية المتصلة بالانتخابات وصفا تاما في الجزء السابق من هذا التقرير .

٤٩ - وفيما يتعلق بولايتها في المسائل العسكرية ، ما فتئت بعثة التحقق الثانية تضطلع بمهام التحقق في مناطق التجمع حتى يتم وبعد أن يتم ، التسريح الرسمي لجيشي الحكومة والقوات المسلحة لتحرير أنغولا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وباقتراح الانتخابات أسرع خطى عملية التسريح . وبحلول ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، جرى تسريح ما مجموعه ٩٦ ٦٢٠ من جنود الحكومة ، وهو ما يمثل ٨٠ في المائة من الرقم المسقط . بيد أنه لم يتم تسريح سوى نسبة أقل إلى حد كبير من جنود القوات المسلحة لتحرير أنغولا وحتى مع ذلك لم يغادروا مناطق تجمعهم . ومنذ ذلك الحين يبدو أنه جرت إعادة تعبئة الجميع تقريبا .

٥٠ - وما فتئت قوات الاتحاد الوطني وقوات الحكومة تقومان بخزن الأسلحة . وحتى في هذه الأحوال المضطربة التي سادت منذ الانتخابات أحرز بعض التقدم ، فيما يتعلق بنقل الأسلحة والذخيرة من مناطق التجمع إلى مناطق التخزين المركزية التي حددت . ويتولى حراسة بعض مناطق التخزين المذكورة جنود من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة ، أما البعض الآخر فيتولى حراسته جنود موالون لهذا الجانب أو ذاك . وقد جرى تدمير ١١ من مستودعات الذخيرة التابعة للقوات الحكومية ، على الأقل ، ربما نتيجة تخريب . وثمة مشكلة رئيسية تتمثل في الكميات الهائلة من الأسلحة التي لا تزال في أيدي الأفراد والتي يمكن بسهولة شراؤها في الأسواق المحلية . وقد زاد عدد هذه الأسلحة نتيجة قيام الحكومة بتوزيع أسلحة على مؤيديها من المدنيين ، الذين قيل أن الكثيرين منهم ينتمون إلى قوات الحكومة التي جرى تسريحها ، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر .

٥١ - وفي تلك الأثناء ، واصل مراقبو الشرطة التابعين للأمم المتحدة تحقيقهم من حيدة الشرطة ، وإن كان ذلك بصعوبة ، حيث لا تزال أفرقة المراقبة المشتركة تعتمد اعتمادا كليا تقريبا على البعثة في النقل والاتصالات . وعقب الانتخابات ، مباشرة ، سحب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا تعاونه . ويشارك حاليا مراقبو الشرطة التابعين للبعثة في اللجان المشتركة لرصد وقف إطلاق النار في جميع المناطق . وقد تحقق تقدم ضئيل فيما يتعلق بإنشاء قوة شرطة وطنية ذات صفة تمثيلية . وبحلول وقت الانتخابات ، كان قد تم تدريب ٦٤٢ عنصرا من عناصر الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وإدماجهم ولكن مع خروج الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة انسحب أيضا معظم عناصر الاتحاد من الشرطة . وحتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، لم يتلق أي عضو من أعضاء الاتحاد تدريبا على أعمال الشرطة .

٥٢ - وخلال الأسابيع الأخيرة ، استمر تعرض أفراد بعثة التحقق الثانية لتهديدات ومضايقات من أنصار كلا الجانبين . وقد اعتذر السيد سافيمبي مرارا عن الهجمات التي شنتها في وقت سابق محطة إذاعة فورغان وصحيفة ترا أنغولانا على الممثلة الخاصة ، مؤكدا أنها لا تمثل الرأي الرسمي للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، وأصدر بلاغا ألزم فيه جميع قوات الاتحاد واتباعه توفير "التعاون الودي والدعم لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا" . غير أنه في الأسبوعين الأولين من تشرين الثاني/نوفمبر ، أطلقت قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا النار ، في ثلاث مناسبات ، على طائرات عمودية تابعة للبعثة ، وحرّم عدد من الدوريات العسكرية ودوريات الشرطة التابعة للبعثة من حرية الحركة على الطرق التي يسيطر عليها الاتحاد . وكادت هناك أيضا تهديدات وتدخلات من جانب موظفي الحكومة ، ربما جاءت جزئيا نتيجة الانتقادات التي وجهتها الحكومة في وقت سابق لما زعمته بانحياز البعثة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا . وقد أكد السيد غولدينغ وممثلتي الخاصة بقوة لكلا الزعيمين الحاجة الملحة إلى وقف جميع هذه الحوادث على الفور إذا ما أريد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا .

٥٣ - وخلال الاضطرابات الأخيرة ، كان يساورني وممثلتي الخاصة قلق متزايد إزاء أمن العسكريين والشرطة ومراقبي العملية الانتخابية التابعين للبعثة ، وجميعهم غير مسلحين . وكان يتعين عليهم في المدن في أغلب الأحيان أن يتعرضوا لنيران المتراشقين وهم يحاولون التفاوض على عمليات وقف إطلاق نار محلية . ووجد كثير منهم أنفسهم محاصرين عن غير قصد في حوادث عنيفة . وهم ما زالوا موزعين في الريف في جميع مناطق التجمع والنقاط الحساسة البالغ عددها ٦٧ باستثناء منطقتين ، وكثير منهم معزولون بعد أن تركهم في بعض الأحوال إلى حد كبير الجنود الذين كانوا موجودين هناك من قبل . وتزايدت الأخطار بسبب الانخفاض الحاد في أعداد المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة ، ة ترتب على ذلك أن أفرقة بعثة التحقق الثانية في جميع مناطق التجمع تقريبا تتألف حاليا من اثنين من المراقبين العسكريين فقط .

٥٤ - وفي وقت تواجه فيه بعثة التحقق الثانية مهام جديدة ومتزايدة ، ادخضت القوة التابعة للبعثة إلى ٢١٠ مراقبا عسكريا و ٧٧ مراقبا من رجال الشرطة ، بالمقارنة مع القوات المأذون بها وقوامها ٣٥٠ مراقبا عسكريا و ١٢٦ من مراقبي الشرطة على التوالي . والسبب في ذلك أنه من المقرر أن تنتهي فترة تكليف معظم المراقبين في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وهو الموعد الذي كان من المتوقع أن تنتهي فيه ولاية البعثة . وعندما أصبح من الواضح أن الحال ليس كذلك ، طلبت إلى الحكومات المساهمة إما أن تستبدل الأفراد المعنيين أو أن تمد فترة تكليفهم لمدة ثلاثة أشهر أخرى يؤمل خلالها أن تتضح الحالة . ولم ترد جميع الحكومات بعد بصورة إيجابية على هذا الطلب . وترد توصياتي بشأن هذه المسألة في الفقرة ٦١ أدناه .

٥٥ - وفي هذه الاثناء ، تم اصدار خطة أمن تفصيلية للبعثة وأحيط جميع الأفراد علما بها . وفيما يتعلق بالإجلاء المحتمل ، فإن بعثة التحقق الثانية مسؤولة عن جميع موظفي الأمم المتحدة داخل البلد ، وتعمل البعثة بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة في لواندا . وقد تم تحديد خيارات مختلفة للإجلاء . ولا تزال بعثة التحقق الثانية في المرحلة ١ الأمنية ، مع اعتبار جميع الموظفين أساسيين ويلزم بقاؤهم في أنغولا . وأثناء القتال الذي دار مؤخرا ، قامت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بالتنظيم أو التنسيق أو المساعدة في إجلاء معالي موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من لواندا ومن المراكز الخارجية في أماكن أخرى من أنغولا .

#### ثالثا - ملاحظات

٥٦ - كما هو واضح بصورة محزنة من هذا التقرير ، تعرضت الحالة في أنغولا لتدهور مأساوي منذ أن قدمت تقريرتي الأخير إلى مجلس الأمن منذ أقل من ١١ أسبوعا . فالانحياز الناجح لعملية السلم وإقامة ديمقراطية قائمة على تعدد الأحزاب تبدو حاليا أبعد ما تكون عنه في أي وقت قبل التوقيع على اتفاقات السلم في أيار/مايو ١٩٩١ . وهذه نكسة قاسية لشعب أنغولا الذي عانى طويلا والذي أظهر بمشاركته



النموذجية في الانتخابات عن مدى تطلعه الكبير نحو السلم والديمقراطية وحياة أفضل . وهو أيضا إحباط رئيسي للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة اللذين استثمرا جهودا وموارد كثيرة لدعم عملية السلم .

٥٧ - ولم يحن الوقت بعد لمحاولة إجراء دراسة تفصيلية عن ممكن الخطأ . لكنه من الواضح بالفعل أن أحد الأسباب الجذرية هو عدم الوفاء بالكامل ، في حدود الجدول الزمني الضيق المسموح به ، بالأحكام الرئيسية الواردة في اتفاقات السلم التي تستهدف تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات . ومن أبرز أوجه الإخفاق عدم فعالية التسريح وتخزين الأسلحة ، والتأخير في إنشاء القوات المسلحة الموحدة التي لم تبرز إلى الوجود ولم يكن وجودها إلا شكليا قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات ؛ والفشل في إعادة إنشاء إدارة مركزية فعالة في أنحاء كثيرة من البلد ؛ والتباطؤ في إنشاء قوة شرطة محايدة . ومن العوامل الأخرى غير الملموسة كثيرا ولكنها مؤثرة بنفس القدر ، صعوبة القيام في غضون ١٦ شهرا ، بعد سنوات عديدة من الحرب الأهلية المريعة ، بتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والتسامح والاحترام . وقبل كل شيء ، كان هناك عدم فهم للتغييرات في المواقف والمناهيم ليس فحسب في الهياكل والترتيبات الرسمية اللازمة لنجاح الأخذ بالديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب .

٥٨ - ولكن من السابق لأوانه أيضا اليأس من عملية السلم في أنغولا ، كما أنني لم أتبين وجود أي ميل من جانب المجتمع الدولي نحو اليأس . صحيح أن وقف إطلاق النار المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لا يكاد يكون قائما وأن كلا الطرفين اتخذتا استعدادات لاستئناف الحرب ، ولكن كليهما كررا أيضا التزامهما بالسلم والحوار وأعرب كلاهما عن الرغبة في أن يساعدهما المجتمع الدولي على ترجمة تلك الأقوال إلى أفعال . وربما كان أكثر أهمية ، أن كليهما يتفقان على الحاجة إلى وجود موسع لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لكي تهيئ على مدى فترة ستة أشهر أو نحو ذلك ، الظروف التي يمكن فيها إجراء الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة ، ولكي تحقق عملية السلم خاتمة ناجحة . ويهيئ ذلك نقطة التقاء أسعى أنا لتعزيزها في اتصالاتنا المستمرة مع كلا الجانبين .

٥٩ - غير أنني أحرص في هذه الاتصالات على أن أوضح تماما أنني لست مستعدا لأن أوصي بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وتعزيز قوتها أو حتى استمرارها بقوتها الحالية ، ما لم يتمكن كلا الطرفين من اقناعي أنهما سيكونان هذه المرة جادين في تقيدهما باتفاقات السلم والوفاء بها ، لا سيما أحكامها الرئيسية المتعلقة بحل الجيوش الحالية وإنشاء قوات عسكرية وقوات شرطة موحدة غير موالية لأحزاب . وسيكون من الضروري أيضا أن يتفق الطرفان على جدول زمني واضح وعلى القيام في فترات منتظمة بإجراء تقييم رسمي لمدى وفائهما بالتزاماتهما . ويتعين وجود دليل على الالتزام الحقيقي بالمصالحة الوطنية . ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون المشاركة التامة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، ثاني أكبر حزب في الجمعية المنتخبة ، والذي ينبغي معالجة اهتماماته المشروعة . وهناك حاجة إلى إظهار حسن النية من جانب كلا الطرفين . لقد قمت بوجه خاص بحث الحكومة على الإفراج عن رجالات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا المحتجزين في لواندا وتلقيت تأييدا في هذا الصدد من عدد من رؤساء الدول والحكومات . كما أوضحت تماما لكلا الجانبين أنه لا ينبغي لهما الاستهانة بالمجتمع

الدولي . وما لم يبدى استعدادا أكبر مما أبدياه في الماضي للعمل معا على إقامة السلم في بلدهما ، فسوف يتم تحويل الموارد الشحيحة المتاحة لصنع السلم وحفظ السلم إلى أماكن أخرى .

٦٠ - ولا يمكن القول في الوقت الراهن ما إذا كانت جهودي وجهود الدول الأعضاء المعنية ستكفل بالنجاح في إقناع الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بإعادة تنشيط عملية السلم وتناسي الأخطاء والمآسي التي وقعت في الأسابيع الأخيرة . ومن ثم فإنني لست بعد في وضع يسمح لي بأن أقدم إلى مجلس الأمن التوصيات الطويلة الأجل المطلوبة في الفقرة ٧ من القرار ٧٨٥ (١٩٩٢) . وبناء عليه ، فإنني أوصي بأن يقرر مجلس الأمن تمديد بعثة التحقق الثانية ، بولايتها الحالية ، لفترة أخرى مدتها شهران أي إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وسأقدم ، قبل هذا الموعد ، تقريراً آخر يتضمن توصياتي بشأن مشاركة الأمم المتحدة مستقبلاً في عملية السلم في أنغولا . وفي حالة الموافقة على هذه التوصية ، قد يود مجلس الأمن في الوقت نفسه أن يوضح للطرفين أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن ينتظرهما إلى ما لا نهاية لكي يتخذا القرارات الصعبة المطلوبة منهما إذا ما أريد لعملية السلم أن تعود من جديد إلى مجراها .

٦١ - وفي هذه الأثناء اقترح اتخاذ خطوات عاجلة ، بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية ، لإعادة قوة المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعة لبعثة التحقق الثانية إلى مستواها المأذون به . وسيكون ذلك رمزا لاستمرار التزام المجتمع الدولي بعملية السلم في أنغولا وإجراء "عملية لتحسين أمن أفراد بعثة التحقق الثانية وتعزيز قدرتهم على دعم وقف إطلاق النار .

٦٢ - وفي الختام ، أود أن أسجل أنه خلال جهودي المبذولة في الأسابيع الأخيرة ، لا قناع الجانبين على الوفاء بالتزاماتهما والعمل معا على عودة عملية السلم ، التمسست مرارا مساعدة رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في العديد من الدول الأعضاء . وأغتتم هذه الفرصة لكي أعبر عن امتناني لما قدموه لي من دعم عن طيب خاطر ، في ساعات غير مألوفة جدا في الغالب ، ولمساهتهم في جهود الأمم المتحدة لإعادة السلم في أنغولا .

٦٣ - وأود أيضا أن أشيد بممثلتي الخاصة الأنسة مارغريت جون أنيستي ورئيس المراقبين العسكريين اللواء ادوار أوشي أونيميا والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لما أبدوه من إخلاص وشجاعة وإقتدار في مواصلة القيام بواجباتهم في ظل ظروف خطيرة وعسيرة . ولا بد أنه قد بدا لهم في بعض الأحيان أن جميع جهودهم المبذولة في العام الماضي أو أكثر على وشك الإخفاق التام . ولكن إذا ما أمكن انتقاذ عملية السلم ، فإن ذلك سيرجع إلى حد كبير إلى تصميمهم وإخلاصهم لواجبهم في الأسابيع الأخيرة .

— — — — —